الباب العاشر

التقدم الاقتصادى

من الصعب الاعتماد فى قياس التقدم الاقتصادى الذى يحرزه بلدما خلال فترة معينة من الزمان على مقياس واحد دون غيره . ورغم ذلك ، ففى إعتقادنا أن أفضل المقاييس فى هذا الصدد ، هو ما يقوم على النظر فى التغيرات التى تكون قد طرأت خلال الفترة موضوع البحث ، على الدخل القومى لهذا البلد ، سواء تعلقت هذه التغيرات بحجم الدخل المذكور ، أم بمكوناته، أم بتوزيعه، بين أفراد الأمة وفئاتها .

ومن المتعذر أن نقيس التغيرات التى طرأت على حجم الدخل القومى المصرى خلال تاريخنا الحديث ، حيث لا توجد أرقام أو بيانات تدل على ما وقع منها طوال القرن الماضى أو فى صدر القرن الحالى ، فنحن لا نجد إلا إشارات ، كثيراً ما تحتاج إلى تدقيق، تومئ إلى زيادات وقعت فى ذلك الدخل خلال الشطر الثانى من عهد محمد على وفى عهد سعيد ، ثم فى السنوات الأولى من عهد إسماعيل ، وكذلك فى مطلع القرن الحالى وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

أما منذ قيام تلك الحرب ، فإنا نجد بعض تقديرات معينة وضعت عن الدخل القومى المصرى خص كل منها سنة معينة على حدة ، أو بضع سنوات قليلة[1] . وتتباين

---

(١) فمثلا قدر الدكتور محمود أنيس الدخل القومى المصرى فى كل من السنوات ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥ بالمبالغ الآتية على التوالى ـ ١٥٩ ـ ١٥٩ ـ ١٦١ ـ ١٨١ ـ ٢٢١ ـ ٣٠٢ ـ ٣٦٢ ـ ٤٢٧ ـ ٤٦٦ من ملايين الجنيهات انظر رسالة الدكتور محمود أنيس عن الدخل القومى فى مصر : A study on the National income of Egypt, 1950, p. 679

كما قدر الدكتور عبد المنعم الشافعى الدخل القومى المصرى فى سنة ١٩٤٥ تقديرا مبدئيا بحوالى ٦٠٠ مليون جنيه . انظر عبد المنعم الشافعى ، نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى ، سنة ١٩٥٠ ، ص ٩ ، ١٠ .

هذه التقديرات فيما بينها تباينا كبيراً أحيانا ، وذلك تبعا لاختلاف الطريقة التى اتبعت فى وضع كل منها ، وبسبب اختلاف وجهة نظر كل باحث فى هذا الموضوع . وتجدر الإشارة إلى أن أحد هذه التقديرات (١) تناول سلسة طويلة متصلة من السنين ، تمتد من سنة ١٩١٣ حتى سنه ١٩٥٧ ، وإن لم يتبين الأساس الذى قام عليه التقدير المذكور.

وعلى كل حال فإن هذا التقدير يعطى فكرة مجملة عن الكيفية التى نما بها دخلنا القومى ، النقدى والحقيقى ، طوال السنين المشار إليها . فهو يذكر أن الدخل المذكور ارتفع من حوالى ٢٠٠ مليون جنيه سنة ١٩١٣ إلى حوالى ٩٥٠ مليون جنيه سنة سنة ١٩٥٧ ، أى بزيادة قدرها ٣٧٥ ٪ من مستواه فى بداية الفترة ، وبمتوسط زيادة سنوية فى الدخل القومى النقدى قدره ٨ر٥ ٪ ، بينما زاد عدد السكان ، خلال الفترة ذاتها ، من ١٣ر٢ مليون نسمة سنة ١٩١٣ إلى ما يقرب من ٢٤ مليون نسمة سنة ١٩٥٧ ، أى أن نسبة زيادة السكان بلغت فى نهاية الفترة المذكورة ٨٢ ٪ بالقياس إلى حجم السكان فى بدايتها ، وبمتوسط زيادة سنوية يقرب من ١ر٨ ٪ . ومؤدى ذلك أن الزيادة فى حجم الدخل القومى النقدى تعدت حينذاك أربعة أمثال الزيادة فى السكان ، وتبعا لذلك فقد ارتفع الدخل النقدى للفرد من ١٥ر٥ جنيها إلى ٣٩ر٥ جنيها سنويا .

اما إذا راعينا ارتفاع الأسعار فى سنة ١٩٥٧ بالنسبة لسنة ١٩١٣ ، فإنا نلحظ أن الدخل القومى ، معبرا عنه بأسعار سنة ١٩٥٤ ، قد ارتفع من حوالى ٤٧٥ مليونا سنة ١٩١٣ ، إلى حوالى ٧٨٠ مليونا فى سنة ١٩٥٧ . ومعنى ذلك أن الزيادة التى وقعت فى الدخل الحقيقى لم تتعد فى الفترة كلها ٦٥ ٪ منها فى بداية الفترة . وذلك بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٫٥ ٪ من مستوى الدخل فى بداية الفترة . ويخلص التقدير المشار إليه من ذلك إلى القول إن أغلب الزيادة فى الدخل النقدى إنما كانت تعكس ارتفاع

---

(١) لجنة التخطيط القومى ، أحمد فؤاد شريف ، الاتجاهات العامة لنمو الاقتصاد المصرى فى ربع القرن الماضى ، ٩ ، ١٩ .

المستوى العام للأسعار بأكثر من ٣٠٠٪ من مستواه فى بداية الفترة ، وأن الدخل الحقيقى للفرد، بأسعار سنة ١٩٥٤ ، لم يسجل أى اتجاه نحو النمو ، فقد بلغ متوسطه عن الفترة كلها ٣٤ جنيها سنويا[١] . مما يستنتج منه أن « الاحتمال الأرجح هو أن نصيب الفرد من الدخل قد ظل على حاله خلال فترة تقرب من نصف قرن ، ومن المؤكد أن السلسلة لا تظهر اتجاها تصاعديا . وبذلك يمكن وصف الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة بموقف الركود الدائم ، إذ لم يتعد النمو فى الدخل القومى بالأسعار الثابتة النمو المقابل فى حجم السكان » .

وطبيعى أنه تخللت هذه الفترة ، التى تتجاوز نصف قرن من الزمان ، أوقات زاد فيها الدخل القومى زيادة ملحوظة عن متوسطه طوال الفترة ، وأخرى نقص فيها ذلك الدخل عن المتوسط المذكور . وذلك تبعا للظروف التى أدت إلى تقلب الدخل من وقت إلى آخر خلال الفترة نفسها.

وإذا كانت الأرقام تعوزنا ، على نحو ما تقدم بيانه ، عن مقدار الدخل القومى خلال الجزء الأكبر من تاريخنا الحديث ، كذلك فإنها تعوزنا ، خلال تلك السنوات نفسها ، عن أهمية كل من قطاعاتنا الاقتصادية فى تكوين ذلك الدخل . ومع ذلك فإنا نجد بعض تقديرات فى هذا الشأن ، تخص سنين معينة ، فمثلا يقرر الدكتور محمود أنيس أن الناتج القومى الصافى كان موزعا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فى مصر ، خلال كل من السنوات ١٩٣٧ ـ ١٩٤٥ ، على النحو الآتى[٢]:

---

(١) ويسلم صاحب هذا التقدير بهامش خطأ غير محدد تماما ، وإن كان من المعقول أن يبلغ + ، — ١٠ ٪ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٨٤ .

بملايين الجنيهات

القطاع	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الزراعة	٨٠	٨٠	٨١	٨٢	٩٢	١٣٠	١٥٧	١٨٧	٢١٧
الصناعة	١٣	١٣	١٣	١٧	٢٦	٣٧	٤٦	٥٧	٥٤
التجارة	١١	١١	١١	١٦	٢٣	٣٣	٤٢	٥٢	٥٠
النقل	٥	٥	٦	٩	١٠	١٤	١٦	١٧	١٥
المهن	١٥	١٦	١٧	٢١	٢٦	٣٥	٤١	٤٧	٥٠
خدمات الأشخاص	٨	٨	٨	٩	١٠	١٢	١٥	١٦	١٦
الخدمات العامة	٩	٩	٩	١٠	١١	١٥	٢١	٢٦	٣١
ريع العقارات المبنية	١٢	١٢	١٢	١٢	٢٢	١٣	١٣	١٣	١٣
خدمات أخرى	٩	٩	٩	١٢	١٧	٢٥	٣٢	٣٨	٤٢
المجموع	١٦٣	١٦٣	١٦٦	١٨٨	٢٢٧	٣١٤	٣٨٣	٤٥٣	٤٨٨
السهو والخطأ	٢	٣	٣	٣	٦	١٢	٧	١١	١٤
الناتج القومى الصافى	١٦٥	١٦٦	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢

كما كانت النسبة المئوية لكل من القطاعات المذكورة فى الناتج القومى خلال تلك السنوات على النحو الآتى :

القطاع	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
المحاصيل والثروة الحيوانية	٤٩	٤٤	٤١	٤١	٤١	٤١	٤٤
الصناعة	٨	٩	١١	١٢	١٢	١٢٫٥	١١
التجارة	٧	٨٫٥	١٠	١٠٫٢	١١	١١٫٥	١٠
النقل	٤	٥	٤٫٤	٤٫٥	٤	٤	٣
المهن	١٠	١١	١١	١١	١١	١٠	١٠
خدمات الأشخاص	٥	٥	٤٫٤	٤	٤	٤	٣
الخدمات الحكومية	٥	٥٫٣	٥٫٠	٥	٥	٦	٦
الخدمات الأخرى	١٢	١٢٫٢	١٣٫٢	١٢	١٢	١١	١١

obeikan.com

كذلك تذكر تقديرات وزارة الاقتصاد والخزانة أن الدخل القومى للإقليم الجنوبى كان على النحو الآتى فى سنة ١٩٥٩/١٩٦٠[1] :

بملايين الجنيهات

١) دخل متولد من الإنتاج السلعى :		
الزراعة	٤٠٠ر٠	
الصناعة	٢٧٣ر٠	
التشييد	٥٢ر٠	
٢) دخل متولد فى قطاع الأعمال:		٧٢٥ر٠
خدمات النقل والمواصلات	٥٧ر٥	
قناة السويس	٤٠ر٠	
المال والسمسرة	١٣ر٢	
الإسكان	٧٣ر٠	
التجارة	٢١٣ر٥	
الخدمات الأخرى	١٠١ر٣	
		٤٩٨ر٥
٣) دخل متولد فى قطاع الإدارة الحكومية :		
خدمات الإدارة الحكومية		١٣٥ر٣
٤) دخل متولد فى القطاع العائلى		
الخدمات المنزلية		١٦ر٠
٥) دخل متولد من خدمات أخرى		
إيجارات مجازية عن المبانى التى تمتلكها الدولة		٢ر٠
المجموع		١٣٧٦ر٨
يضاف صافى عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية		٤ر٠
جملة الدخل القومى المحلى		١٣٧٧ر٢

(١) بيان وزير الخزانة والاقتصاد عن مشروع ميزانية الجمهورية السنة المالية ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ ، ص ٢٢٨ .

ومن الصعب أن نقارن بدقة هذه الإحصاءات التى أوردناها عن دخلنا القومى فى مختلف القطاعات خلال السنين المختلفة .

ورغم ذلك فإن إلقاء نظرة على الإحصاءات المذكورة يسمح فى سهولة باستخلاص بعض نتائج أساسية ، لعل من أخصها ما يعترف به من قديم الزمن للزراعة فى مصر من أهمية خاصة ، فقد رأينا كيف كانت نسبتها فى تكوين الدخل القومى ٤٦٪ سنة ١٩٣٩ ، و٤٤٪ من هذا الدخل سنة ١٩٤٥ ، وقد واصلت هذه النسبة انخفاضها بعد ذلك ، حتى قدرت لجنة التخطيط القومى نصيب الزراعة فى القيمة المضافة سنتى ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ بـ٢و ٣١٪ من المجموع . ومهما يكن من أمر ، فإن أهمية الزراعة فى مصر لا تستند إلى نصيبها المباشر فى تكوين الدخل القومى على هذا النحو وحسب ، بل إنها تستند أيضا إلى تأثيرها القوى فى تكوين الدخل فى القطاعات الأخرى ، وفى مختلف أوجه الحياة الاقتصادية على وجه العموم ، وكذلك إلى اعتماد العدد الأكبر من المصريين عليها فى معاشهم . هـذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يلاحظ تزايد أهمية الصناعة نسبيا فى تكوين الدخل القومى المصرى منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد وصلت هذه النسبة إلى ٥و١٢٪ فى بعض سنى تلك الحرب ، ثم ارتفعت إلى حوالى ٢٠٪ فى تقديرات الدخل القومى لسنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ (وذلك دون احتساب التشييد فيها) . ومؤدى ذلك أن ظاهرة اختلال التوازن فى الاقتصاد المصرى التى ترجع ، فيما ترجع إليه ، إلى غلبة الزراعة وقلة شأن الصناعة فى هـذا الاقتصاد ، قد جعلت تخف تدريجيا منذ الحرب العالمية الثانية ، ويفسر ذلك بالتقدم النسبى الذى أحرزته الصناعة فى هـذه الفترة ، دون أن يصاحبه تقدم مماثل فى نسبته فى القطاع الزراعى . على أن اختلال الاقتصاد المصرى لا زال قائما من حيث غلبة قطاع الخدمات فيه ، سواء ما تعلق منها بالتجارة أو النقل أو المواصلات أو السمسرة أو الخدمات الحكومية والشخصية الخ ، فقد كانت هذه الخدمات تمثل ، فى تقديرات ١٩٥٩/١٩٦٠ ، أقل قليلا من نصف الدخل القومى المصرى .

وتؤكد بعض التقديرات الأخرى[1] عن النسب المئوية لكل من القطاعات الاقتصادية فى صافى الإنتاج المحلى هذا الاتجاه نفسه خلال المدة من ١٩٣٩ ـ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، فقد جاءت هذه التقديرات على النحو الآتى :

القطاع	١٩٣٩	١٩٥٠	١٩٥٣ـ٥٤
انتاج السلع			
الزراعة	٤٨	٤٤	٣٦
التعدين			
الصناعة التحويلية	٨	٩	١٢
البناء	٧	٣	٣
المنافع العامة	...	...	...
مجموع انتاج السلع	٦٣	٥٦	٥٠
الخدمات			
النقل والمواصلات	٤	٦	٧
الخدمات الحكومية العامة	٧	١٢	١٦
التجارة والمالية	٧	٩	١٠
خدمات أخرى	٢٠	١٧	١٧
مجموع الخدمات	٣٧	٤٤	٥٠
المجموع الكلى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وثمة وجه اختلال أساسى آخر بقى ملاحظا فى الاقتصاد المصرى طوال الفترة موضوع البحث ، وهو لا يزال قائما فى هذا الاقتصاد حتى الآن ، ونعنى به الاختلال الراجع إلى عدم تناسب الدخل القومى مع تزايد عدد السكان فى بلادنا .

هـــذا ، ومن المعلوم أن قد بدئ ، فى سنة ١٩٦٠ ، فى تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية فى بلادنا . وتهدف هذه الخطة أساسا إلى مضاعفة الدخل القومى فى عشر

(١) تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

سنوات ، وروعى فى وضعها « أن نخرج باقتصادنا من حيز نشاطه المحدود إلى حالة نصبح منها طليقاً قادراً على موالاة التقدم، معتمدا على نفسه إلى أقصى حد ممكن ، كذلك روعى أن تنال القطاعات المختلفة أنصبة تساعد على توسع كل منها بالقدر الذى يكفل توازنا عاما بين بعضها البعض ، ويمكننا ليس فقط من مجابهة الجانب الأكبر من احتياجات الاستهلاك التى يتطلبها مستوى للمعيشة أفضل، بل وأيضا من تهيئة قدر أكبر من المعدات والآلات والخامات التى تعتبر بمثابة الثروة الإنتاجية التى تحدد إمكانياتنا فى التوسع الاقتصادى . وفوق كل هذا وذاك ، فإن التوسع فى القطاعات المختلفة قدروعى فيه تحسين موقفنا مع العالم الخارجى ، لكى نتحول من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة، وبذلك يقوى اقتصادنا فى الداخل والخارج معا ، ويصبح قادراً على سداد تكاليف التنمية ، ويحقق فائضاً يجلب الخير للأفراد ويرفع فى ذات الوقت من قيمة عملتنا المحلية فى الأسواق العالمية »[1] .

وتتضمن هذه الخطة تطويراً للدخل القومى فى القطاعات الرئيسية المختلفة (محسوبا على أساس القيمة المضافة) على النحو الآتى :

القطاع	القيمة المضافة		
	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٩
الزراعة	٤٠٠	٥١٢	٦٢٧
الصناعة والكهرباء	٢٧٣	٥٤٠	٨٠٢
التشييد والبناء	٥٢	٥١	٧٥
قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى	٢٦١	٣١٦	٤٣٥
قطاع التجارة	١٢٧	١٦٢	٢٦٥
قطاع الخدمات	١٦٩	٢١٤	٣٦٠
الإجمال العام	١٢٨٢[3]		

(١) لجنة التخطيط القومى ، إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ، يوليه سنة ١٩٦٠ ، يونيه سنة ١٩٦٥ ، ١٩٦٠ ، ص ٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٣) يلاحظ بعض الاختلاف بين تقديرات كل من لجنة التخطيط القومى ووزارة الاقتصاد والخزانة (السابق الاشارة إليها) بخصوص الدخل القومى لسنة ١٩٥٩/١٩٦٠ .

وبذلك سيصبح التوزيع النسبى للقيمة المضافة فى العشر السنوات المقبلة على النحو الآتى :

القيمة المضافة

	١٩٦٠/٥٩	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٠/٦٩
الزراعة	٢و٣١	٥و٢٨	٥و٢٤
الصناعة والتشييد	٤و٢٥	٩و٣٢	٢و٣٤
القطاعات غير السلعية	٤و٤٣	٦و٣٨	٧و٤١
الإجمالى العام	٠و١٠٠	٠و١٠٠	٠و١٠٠

ويبين من ذلك أن الخطة رسمت على أساس إنقاص الأهمية النسبية للزراعة فى تكوين الدخل القومى المصرى ، وذلك مع زيادة أهميتها المطلقة فى نفس الوقت . وتفسر هذه السياسة بالرغبة فى تحرير الاقتصاد من قبضة الزراعة، لكى ينطلق فى سبيل التصنيع الحديث ، مما يعنى زيادة الإنتاج الصناعى بمعدل أكبر من الزيادة فى النشاط الزراعى . كل ذلك مع العمل على إحداث « توسع زراعى شامل بشكل يضمن عدم غبن سكان الريف ويحقق عدالة توزيع الدخول الناتجة عن التنمية بين مناطق الجمهورية المختلفة »[١] .

أما الصناعة، فيراد أن يكون تقدمها أوسع مدى من التقدم الاقتصادى عموما ، وذلك « لكفالة تصحيح البناء الاقتصادى وتدعيمه بصورة سليمة ». ولأن « طبيعة الإنتاج الزراعى تتميز بأنه يتم فى دورة واحدة تبدأ بالبذر وتنتهى بالحصاد ، بينما نجد الإنتاج الصناعى يتكون من عدة دورات يتركب كل منها على الآخر ويخدم بعضها بعضا بشكل يتيح نموا سريعا لا فى النشاط الإنتاجى ذاته فحسب بل وفى أنواع المنتجات وتعددها وتقاربها مع أذواق المستهلكين واحتياجاتهم المتزايدة . . »[٢]. وتشمل الخطة ، كما ذكرنا قبلا، التوسع فى الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية معا . وعلى الأخص ، فإن الصناعات

(١) لجنة التخطيط القومى ، إطار الخطة العامة ، المرجع السابق ، ص ٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٩ .

ذات الطابع الإنتاجى الغالب سوف يرتفع مركزها النسبى من ٥و١٦٪. (أى السدس تقريبا) من الإنتاج الصناعى ، إلى ٦و٣٣٪. (أى الثلث) من هذا الإنتاج فى السنة العاشرة من الخطة[١].

كذلك يلاحظ أن القطاعات غير السلعية ، التى تشمل التجارة والنقل والمواصلات والإسكان والتعليم والصحة الخ ، تنقص أهميتها النسبية فى فترة السنوات الخمس الأولى من الخطة. ثم تعود إلى الزيادة فى الفترة الثانية، دون أن تعود الأهمية النسبية المذكورة إلى مستواها القديم الذى كانت عليه سنة ٥٩/١٩٦٠ . ويرجع ذلك إلى اعتبار المرحلة الأولى من الخطة مرحلة إنشاء وتدعيم ، أما المرحلة الثانية ، فيمكن أن تشهد توسعا فى نواحى الخدمات بما يتمشى مع احتياج اقتصاد صناعى قوى[٢] .

* * *

هذا ، ويذكر واضعو الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أنه إذا كان الهدف من الخطة هو زيادة السعة الانتاجية للاقتصاد القومى ، فإن ذلك يتطلب زيادة فى الأيدى العاملة ، «وذلك لكى يتيسر الانتاج من ناحية ، ولكى يشارك أكبر قدر من الأفراد فى ثمرات هذا الانتاج من ناحية أخرى» . ويضيفون أنه سوف يترتب على مشروعات التوسع الأفقى خلال المرحلة الثانية للخطة امتصاص قدر كبير من الأيدى العاملة الفائضة عن الاحتياجات الفعلية للأرض ، أما عن القطاع الصناعى ، فإنه لما كانت طبيعة الصناعات الحديثة تقتضى الاعتماد على المعدات الرأسمالية بدرجة أكبر من الاعتماد على الجهد البشرى، فإن التوسع فى العمالة المترتبة على التصنيع الآلى سوف يكون أقل نسبيا[٣].

وترتيبا على ذلك ، يرى واضعو الخطة أن التشغيل الفعلى الذى يبلغ حاليا فى تقديرهم

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣ و ١٤ .

(٣) إطار الخطة العامة لتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ، لجنة التخطيط القومى ، سنة ١٩٦٠ ، ص ١٥ .

حوالى ستة ملايين نسمة سوف يرتفع بحوالى السدس أى المليون شخص خلال السنوات الخمس الأول ، ثم بمليونى شخص فى الخمس السنوات التالية، نتيجة التوسع فى الزراعة والخدمات بوجه خاص . وفى رأيهم أن التوزيع النسبى للمشتغلين ، ونسبة المشتغلين إلى إجمالى السكان ، ستكون بعد تنفيذ الخطة على النحو الآتى .

التوزيع النسبى للمشتغلين ، ونسبة المشتغلين إلى إجمالى السكان[1] .

القطاع		٥٩/١٩٦٠	٦٤/١٩٦٥	٦٩/١٩٧٠
الزراعة		٥٤ر٣	٥٤ر٣	٤٩ر٩
الصناعة		١٠ر٦	١٢ر١	١١ر٧
التشييد		٢ر٨	٢ر٣	٢ر٥
قطاع تدعيم الهيكل الاقتصادى(٢)		٨ر٤	٧ر٩	٧ر٩
التجارة		١٠ر٦	١٠ر٤	١١ر٩
الخدمات(٣)		١٣ر٣	١٣ر٠	١٦ر١
	الأجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	نسبة المشتغلين إلى السكان	٢٣ر٥ ٪	٢٤ر٠ ٪	٢٨ر٢ ٪

ومؤدى ذلك أن نسبة التشغيل سترتفع طبقا للخطة ، حتى تستوعب الغالبية العظمى من القوة العاملة، التى ستبلغ فى سنة ٦٩ / ١٩٧٠ حوالى ٣٠٪ من السكان . ويفهم من ذلك أن واضعى الخطة يرون أن تنفيذها سيؤدى إلى القضاء على الجزء الأكبر من البطالة ، سواء منها الملاحظ حاليا ، أو تلك التى كان لابد أن تقع خلال السنوات

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢) وتشمل خدمات الإسكان والمرافق العامة والنقل والمواصلات وخدمات الأمن والعدالة والدفاع والخدمات التنظيمية الحكومية. المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣) وتشمل خدمات التعليم والثقافة والترويح والصحة الخ ـ المرجع السابق ، ص ١٣ .

العشر القادمة بسبب تزايد القوة العاملة دون وجود فرص للعمل أمامها لو لم تنفذ الخطة، وسواء كانت البطالة المذكورة مستترة (خاصة القطاع الزراعى)، أو بطالة صريحة .

كذلك يفهم من الأرقام السابقة أنه رغم زيادة الأرقام المطلقة الدالة على عدد المشتغلين فى كل من القطاعات المشار إليها حالاً ، وكذلك نسبة إجماليهم إلى مجموع السكان ، فليس ذلك شأن الأرقام النسبية الخاصة بهم . وعلى الأخص ، فإنه رغم ما هو مقدر من استيعاب الزراعة أعداداً وفيرة من الأيدى العاملة على ما سبق بيانه، فإن نصيبها فى التوزيع النسبى لمجموع المشتغلين سيقل عنه الآن (إذ يصبح ٩ر٤٩ ٪ فى سنة ٦٩ / ١٩٧٠ ، بدلاً من ٣ر٥٤ ٪ كما كان فى سنة ٥٩ / ١٩٠٦) ، وستزيد قليلا نسبة المشتغلين فى الصناعة والتجارة ، كما تزداد بشكل محسوس نسبة المشتغلين بالخدمات ، بينما تقل قليلا نسبة المشتغلين بقطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى .

* * *

فإذا رجعنا الآن إلى ما كنا فيه من بيان تطور حجم الدخل القومى المصرى خلال تاريخنا الحديث ، فإنا نلحظ أن هذا التطور وقع تحت تأثير عاملين أساسيين : يخص أولهما ميزاننا الاقتصادى مع الخارج ، بينما يخص الثانى حجم الاستثمارات التى تمت فى البلاد .

فأما عن الميزان الاقتصادى للبلاد مع الخارج ، أو ميزان مدفوعاتها ، فإنه يلاحظ أنه قد كان له أثر جوهرى فى مبلغ دخلنا القومى فى كل فترة زمنية معينة ، فقد تأثر هذا الدخل دائماً تأثراً قويا بقيمة صادراتنا إلى الخارج ، وخاصة من القطن ، وهو أمر ملحوظ فى جميع السنين كما قلنا ، لكنه يلمس بصفة خاصة عند زيادة قيمة الصادرات زيادة كبيرة لسبب ما ، على نحو ماوقع خلال حرب الانفصال الأمريكية ، أو فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، أو بسبب الحرب الكورية مثلاً ، كما أنه يلمس أيضاً عند هبوط قيمة تلك الصادرات هبوطا كبيراً بالعكس . على نحو ما حصل خلال الأزمة الثلاثينية مثلا .

على أن الصادرات من البضائع لم تكن وحدها مصدر دائنيتنا للخارج ، بل كان من تلك الأسباب أيضاً النفقات الحربية الأجنبية فى مصر ، وهو ما وقع خلال الحربين العالميتين الإولى والثانية ، أو بسبب وجود جيوش الأعداء فى مصر ، كما يعد من تلك الأسباب أيضاً العائدات من قناة السويس ، ومبلغ رؤوس الأموال الأجنبية المصدرة إلى مصر الخ .

هذا عن الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات ، أما عن الجانب المدين ، فقد تأثر حجم دخلنا بمقدار وارداتنا من الخارج ، الذى توقف بدوره على حجم الطلب والإنتاج المحليين ، كما تأثر الدخل المذكور بمبلغ ماوجب على مصر تسديده كأقساط لديونها ، أو رد لرؤوس الأموال المستغلة فيها على وجه العموم ، أو فوائد وأرباح تلك الأموال ، أو ثمن الخدمات المؤداة لها من الخارج الخ . ومن أهم الأمثلة على أثر دفع الأقساط والفوائد والأرباح للخارج فى الدخل القومى المصرى ، ماتحملته البلاد فى هذا الخصوص منذ عهد إسماعيل حتى الحرب العالمية الأولى ، فقد كانت الأقساط والفوائد والأرباح المستحقة للخارج بسبب القروض العامة والاستثمارات المختلفة تلتهم فى ذلك الوقت جانبا هاما من دخلنا القومى ، وتضيع على البلاد كثيراً من المنافع التى كان من حقها أن تجنيها كاملة نتيجة ماجرى حينذاك من أعمال الرى والصرف وغيرها .

ومهما يكن من أمر ، فلاشك أن أهمية كل من العوامل المشار إليها حالاً فى ميزان المدفوعات المصرى ، وبالتالى أثرها فى حجم الدخل فى النهاية ، قد اختلف من وقت إلى آخر . ولنا أن نلاحظ أن سياسة الدولة حديثا تهدف إلى التمكن مستقبلا من التقليل من الاعتماد على الخارج ، وبالتالى إلى إضعاف أثره فى الدخل القومى ، ولعل من شواهد ذلك ما ذكرناه حالا من اهتمام الخطة الاقتصادية بالتقليل نسبيا من أهمية الزراعة وزيادة أهمية الصناعة فى تكوين ذلك الدخل ، فإن ذلك يستتبع التقليل إلى حد محسوس من الاعتماد على الخارج فى استيعاب أهم حاصلاتنا الزراعية وهو القطن ، وكذلك التقليل نسبيا من احتياجنا إلى السلع

المصنوعة ، وهو أمر حميد فى ذاته ، خصوصا إذا راعينا مايقال من أن نسبة التبادل الدولى هى ، منذ مدة ، فى غير صالح البلاد الزراعية وفى صالح الدول الصناعية المتقدمة بالعكس . على أن التقليل مشكل واضح من أثر الخارج فى تكوين دخلنا القومى يحتاج إلى وقت طويل نسبيا، خاصة إذا راعينا حاجتنا فى فترة التنمية إلى القروض الأجنبية ، والإكثار من التصدير إلى الخارج ، وماقد يقع خلال هذه الفترة من تزايد المستورد من بعض أنواع هامة من السلع والخدمات .

هذا باختصار عن أثر حالة ميزان المدفوعات فى حجم الدخل القومى المصرى . أما عن أثر الاستثمار فيه ، فليس تحت يدنا إحصاءات تسمح بتحديده بشىء من الدقة هو الآخر خلال الشطر الأكبر من الفترة موضوع البحث ، ومهما يكن من أمر ، فمن المعروف أن حركة الاستثمار اشتدت فى عهد محمد على ، وتم ذلك أساسا على يد الحكومة، أو مانسميه الآن «بالقطاع العام»، حيث وجهت الحكومة عنايتها إلى إقامة بعض المشروعات التجهيزية الرئيسية ، كأعمال الرى والنقل ، كما وجهتها إلى الإنتاج المباشر فى ميدانى الصناعة والزراعة ، وقد مولت الحكومة هذا الاستثمار تمويلا محليا، خاصة عن طريق الضرائب وأرباح المشروعات العامة. ووجه الاستثمار فى عهد عباس وسعيد إلى السكك الحديدية وقناة السويس. ثم عاد الاستثمار فنشط نسبيا فى عهد إسماعيل ، وتم ذلك أساسا على يد القطاع العام ، وإن شارك فيه رأس المال الخاص ، الأجنبى والوطنى ، بدرجة أكبر مما كان عليه الحال سابقا . ووجه جل هذا الاستثمار إلى أعمال الرى والنقل والمواصلات وإقامة بعض المصانع ، كما أنشئت بعض المشروعات المالية والتجارية الهامة ، أما عن تمويله ، فقد تم أصلا عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية ، وردت فى شكل قروض عامة فى معظم الأحيان، أو فى شكل استثمارات مباشرة فى بعض الأحايين .

وفى أواخر القرن الماضى وحتى بداية الحرب العالمية الأولى ، نشطت حركة الاستثمار مرة أخرى ، لكنها قامت هذه المرة أساسا على رؤوس الأموال الخاصة

الأجنبية ، التى أقبلت بكثرة على مصر لتستثمر فى المشروعات المالية والعقارية والتجارية والخاصة بالنقل والمواصلات والمرافق العامة المختلفة ، وإن كان ذلك لاينفى قيام الدولة حينذاك ببعض استثمارات قليلة هامة ، كان أخصها بناء خزان أسوان ، الذى مولته القروض من الخارج .

وقد بلغت رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية ذروة أهميتها فى مصر قبيل الحرب العالمية الأولى مباشرة ، حين كان الأجانب يملكون ٩١ ٪ من رؤوس أموال الشركات المساهمة فى مصر ، وذلك بالإضافة إلى تملكهم سندات الدين العام المصرى كله تقريبا ، وكذلك بالإضافة إلى ما كان للمنشآت الأجنبية من فروع هامة تعمل فى مصر ، وما كان الأجانب يتملكونه فى ذلك الحين من منشآت فردية كثيرة منتشرة فى البلاد ، وما كان فى حوزتهم من الأراضى والمبانى الخ . على أن أهم ماوجه إليه الأجانب عنايتهم فى تلك الفترة ، كان القيام بعمليات الإقراض على الأراضى والمبانى ، حتى لقد استغرقت هذه العمليات وحدها أحيانا ثلثى رؤوس الأموال الجديدة المستثمرة(١) .

وقد قلّ عبء هذه الديون الأجنبية عن مصر خلال الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها ، فقد حققت مصر فى تلك السنين فائضا فى ميزان مدفوعاتها ، واستخدمت جزءا هاما من هذا الفائض فى سداد الديون الأجنبية التى كانت قد تراكمت على قطاعها الخاص ، أو فى شراء بعض سندات الدين العام المصرى التى كانت متداولة فى الخارج ، فتحول ذلك الدين ، فى هذه الحدود ، إلى دين داخلى بعد أن كان دينا خارجيا ، كذلك فقد استثمرت بلادنا بعض الفائض المذكور فى شراء بعض الأرواق الأجنبية ، كأذون الخزانة البريطانية وخلافها ، كما وجهت بعض الأموال ، من جانب المصريين أو المقيمين فى مصر ، إلى الاستثمارات التجارية والمالية والصناعية ، وجعلت بذلك أهمية رأس المال المصرى المستثمر تتزايد تدريجيا على مر الزمن ، بينما جعلت الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية تضعف منذ

(١) أنظر كروشلى A. E. Crouchley فى كتابه :
The investment of foreign capital in Egyptian conpaines and public debt , 1936 p74.

ذلك التاريخ ، وإن لم يمنع ذلك من قيام بعض استثمارات أجنبية جديدة فى تلك السنوات ، ولو بدرجة أضعف منها قبل الحرب .

ويمكن القول، على وجه العموم، إن حركة الاستثمار الخاص هذه، التى نشطت على هذا النحو فى السنوات اللاحقة على الحرب ، أصابها شىء كثير من الضعف خلال الأزمة الثلاثينية. كما يجب أن نضيف من جهة أخرى، أن حركة الاستثمار العام استمرت قائمة طوال تلك الفترة إلى جانب الاستثمار الخاص . وقد صرفت الدولة جل عنايتها فى ذلك الوقت إلى التوسع فى الإنفاق على قطاع الخدمات كالتعليم والصحة ونحوهما ، ثم عمدت إلى ضغط مصاريفها بدرجة محسوسة خلال الأزمة ، وإن عادت إلى التوسع فى الإنفاق على بعض مشروعات معينة ، كطرق المعاهدة مثلا قبيل الحرب العالمية الثانية .

أما خلال الحرب الثانية وفى أعقابها ، فقد وقعت ظروف مشابهة لتلك التى أشرنا إليها بالنسبة للحرب العالمية الأولى ، فقد تراكمت لمصر بسبب تلك الحرب أرصدة استخدمت جزءاً منها فى التخلص من بعض ديونها العقارية المستحقة حينذاك للبنوك الأجنبية ، كما تحول ما كان قد تبقى فى يد الأجانب من سندات الدين العام المصرى إلى أيدى المقيمين فى مصر ، كذلك وجهت بعض الأموال نحو الاستثمارات الخاصة الصناعية وما إليها ، وواصلت الدولة من جهتها القيام ببعض الاستثمارات العامة ، وإن كانت هذه الاستثمارات قد اتسمت بالضعف نسبيا وفى عهد الثورة، عملت الدولة بطرق مختلفة على زيادة حجم الاستثمار ، سواء عن طريق قيام الحكومة بالاستثمار مباشرة ، وذلك على نطاق لم يكن مألوفاً من قبل ، أو عن طريق المساهمة مع القطاع الخاص فى القيام ببعض الاستغلالات ، أو عن طريق الاستثمار الخاص وحده . وتقيم بعض الإحصاءات الرسمية[1] الدليل على ذلك ، فمثلا بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات الصناعية المسجلة على اختلاف أنواعها فى نهاية سنة ١٩٥٨، ٩٥ مليون جنيه ، زادت إلى ٩ر٩٨ مليون جنيه فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، وذلك بعد أن كانت هذه الاستثمارات

(١) وزارة الاقتصاد ، تقدمنا الاقتصادى ، المرجع السابق ، ص ٩١ و ٩٢ .

لا تتعدى ١ر٣٣ مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٥٢ . كما بلغ مجموع رؤوس أموال الشركات التجارية المسجلة على اختلاف أنواعها فى نهاية سنة ١٩٥٨ ؛ ٣ر١٩١ مليون جنيه ، زادت إلى ٦ر١٩٨ مليون جنيه فى سبتمبر سنة ١٩٥٩ ، وذلك بعد أن كانت ١٥٠ مليون جنيه فى نهاية سنة ١٩٥٢ . ومن شواهد ذلك أيضا زيادة المصروفات العامة المخصصة للتنمية زيادة كبيرة فى خلال العشر السنوات الأخيرة ، فتذكر بعض المصادر أنه قد ارتفعت النسبة المئوية لهـــذه المصروفات إلى الانتاج المحلى الإجمالى من ٢ فى المائة فى فترة ١٩٤٥ـ١٩٤٧[1] ، إلى ٤ فى المائة فى فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ، وإلى ٦ فى المائة فى فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ . ولنا أن نفهم مما تقدم أن ما تم من استثمارات فى مصر خلال تاريخها الحديث كان نتيجة الجهود التى بذلها فى هذا الخصوص كل من القطاعين العام والخاص على نحو متواصل مستمر ، وإن كان كل من هذين القطاعين قد تميز عن الآخر فى بعض فترات هذا التاريخ من حيث الأهمية النسبية فى الاستثمار. كذلك يتضح مما تقدم أن الاستثمار العام ظل يتجه أساسا ، حتى الفترة الأخيرة ، نحو مشروعات التنمية الزراعية، وأخصها ما تعلق بالرى والصرف وإصلاح الأراضى ، كما أنه اتجه نحو الخدمات العامة ، كالصحة والتعليم والنقل والمواصلات وما إليها . ولا شك أن كثرة الاستثمارات العامة فى قطاع الزراعة والرى والنقل كان أهم سبب مباشر فيما تم ، فى بعض فترات تاريخنا الحديث ، من زيادة الانتاج الزراعى وتسهيل تسويقه وتنمية الدخل القومى على وجه العموم .

أما القطاع الخاص ، فقد ذكرنا أنه ظل أجنبى الصبغة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ، وأن رأس المال الوطنى لم يدخل حلبة الاستثمار بصفة واضحة ولو نسبيا إلا فى أعقاب تلك الحرب . ويرجع ضعف الاستثمار الوطنى ، خاصة فى غير قطاع الزراعة ، إلى أسباب عديدة؛ فمن جهة يلحظ ضعف الادخار، بسبب قلة الدخل نفسه، وكثرة التقلبات الشديدة التى تطرأ عليه ، وعظم الميل إلى الاستهلاك عند الطبقة المحدودة الدخل ، بل

(١) تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص ١١ .

وعند الطبقة الغنية أيضا إلى حد كبير ، لما تميزت به هذه الطبقة فى مصر من حب البذخ . ومن جهة أخرى ، فقد كان ثمة ميل واضح عند الأهالى إلى الاكتناز ، أو إلى المضاربة على قيمة الأراضى ، وذلك عكس الاشتغال بالسناعة وشئون المال ، وألوان التجارة المختلفة ، التى كان رأس المال الوطنى يعزف عن الاشتغال بها ، أو التى كان يحال بينه وبينها بسبب عوامل الاحتكار الأجنبية .

وقد تغير بعض هذه الظروف تدريجيا ، مما أدى إلى تزايد المدخرات والاستثمارات الوطنية . وعلى الأخص ، فقد قل تدريجيا ميل الوطنيين إلى الاكتناز ، وذلك منذ الحرب العالمية الأولى ، حين امتنع تداول الذهب ، فتعذر على الأهالى اكتناز أموالهم فى صورة اقتناء هذا المعدن ، وأقبل كثير وأن منهم على إيداع هذه الأموال فى البنوك ، أو على استثمارها فى الأوراق المالية المختلفة ، وشجعهم على ذلك زيادة الوعى الاقتصادى لديهم ، وانتشار الشعور الوطنى عندهم ، ورغبتهم فى تقليد طرائق الانتاج والاستغلال المتبعة فى البلاد الرأسمالية الراقية ، وقيام بعض الأجهزة العامة والخاصة بغرض تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ، وكان بنك مصر فى طليعة هذه الأجهزة كما هو معلوم .

ومهما يكن من أمر ، فمن المسلم أن جملة الاستثمارات التى تمت فى مصر ، منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لم تكن تكفى لإحداث تنمية اقتصادية ملموسة . وفى هذا الخصوص ، يذكر بعض الكتاب أن تقديرات تكوين رأس المال الثابت عن الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٥٦ ، تدل على أن متوسط نسبة ما وجه من الدخل القومى الناتج إلى الاستثمار فى تركيب طاقات انتاجية إضافية ، وصيانة وإحلال الطاقة القائمة ، لا يتعدى إجمالا متوسطا سنويا قدره ٨ر٥ ٪ ، يختص منها الاحلال والتجديد بنصيب قدره ٣ر٥ ٪ على الأقل ، وتمثل الاستثمارات الجديدة الصافية ٥ ٪ على الأكثر ، وهى لا تكفى لتحقيق نمو الدخل الكلى إلا بنفس معدل نمو السكان ، وبفرض أن معامل

رأس المال / الدخل يتراوح بين ٥و٢ و٣ ، وهو حجم المعامل السائد فى الظروف المماثلة »[١] .

فقلة الاستثمارات نسبيا أدت إذن إلى إضعاف الدخل الناجم عنها، كما أدت أيضا إلى ضعف الهيكل الانتاجى للبلاد وجموده وقلة مرونته على وجه العموم . وقد ظهر ذلك واضحا على الأخص فى الأوقات التى تزايدت فيها القوة الشرائية بين أيدى الأفراد نتيجة حسن تصريف القطن، أو نتيجة كثرة الانفاق الحربى مثلا ، فقد عجز الهيكل الانتاجى للبلاد فى هذه الأوقات عن مواجهة تزايد الطلب نتيجة توافر القوة الشرائية المذكورة ، فلم يكن مناص من ارتفاع الأسعار بسبب ذلك . كما تسبب ضعف الهيكل الانتاجى على هذا النحو فى اطراد الزيادة فى حجم الواردات من الخارج ، كما أنه تسبب ، من باب أولى ، فى عدم إمكان التوسع فى التصدير بالدرجة المرغوبة .

ويضاف إلى قلة الاستثمارات على هذا النحو أنها جاءت متقطعة غير متصلة ، وذلك لتوقفها على عوامل لم تتصف بالاستمرار بالدرجة المطلوبة ، وأخص هذه العوامل هو حالة ميزان المدفوعات المصرى ، فقد توقف الاستثمار فى بلادنا أساسا على مبلغ وطبيعة الفائض الذى كان هذا الميزان قد حققه فى فترة زمنية معينة ، وإن كان من الواجب أن نقول إن هذا الفائض لم يكن مصدر الاستثمار الوحيد فى مصر ، كما أنه لم يوجه دائما نحو الاستثمار ، لكن المهم هو الإشارة إلى أنه كان ولا يزال من أهم مصادر الاستثمار.

---

(١) أحمد فؤاد شريف ، الاتجاهات العامة لنمو الاقتصاد المصرى فى ربع القرن الماضى (مذكرات لجنة التخطيط القومى) ، المرجع السابق ، ص ٣ . ويضيف هذا المرجع نفسه أن «متوسط الاستثمارات الإجمالية عن الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥ ، بلغت فى المتوسط ١٢٠ مليونا سنويا ، يخصص منها الإحلال والتجديد بمبلغ ٣٠ مليونا على الأقل نظراً لتراكم احتياجات التجديد والإحلال عن الفترة التى تسبقها . وبذلك يكون المتوسط السنوى للاستثمار الصافى فى هذه الفترة فى حدود ٩٠ مليونا تقترن بزيادة فى الدخل القومى حوالى ٣٠ مليونا سنويا تمثل نسبة قدرها ٣ر٥٪ من متوسط الدخل القومى فى تلك الفترة . . . وهذه النسبة الأخيرة وإن كانت أكبر من نسبة نمو السكان إلا أنها لم تقترن بارتفاع فى الدخل الحقيقى للفرد لأن جانبا كبيرا منها يمثل تعويضا عن هبوط معدل الاستثمار الإجمالى خلال الحرب إلى متوسط قدره ٥ر٥٪ سنويا» .

ويلاحظ أنه ليس لمصر الكلمة النهائية فى وجود هذا الفائض أو فى تحديد مبلغه ، فإن ذلك لا يتوقف على ظروف الإنتاج والاستهلاك المحليين وحسب ، بل يتوقف أيضا على ظروف التجارة الخارجية وحركات رؤوس الأموال الدولية . لذلك جاء الاستثمار الناتج عن ذلك الفائض على نحو غير منتظم ، بل إنه كثيرا ما حدث أن الفائض المذكور لم يتحقق منه شيء ، مما اضطررنا معه إلى العيش على المدخرات القديمة ، أو إهمال التجديد فى الاستثمارات القائمة ، وقد حدث ذلك على الأخص فى أوقات الأزمات الاقتصادية الطويلة التى مرت بها البلاد أحيانا .

كذلك ، كان من أسباب عدم انتظام الاستثمار توقفه فى كثير من الأحيان على إرادة الحاكم ، التى كانت تتجه أحيانا إلى زيادة الاستثمار العام ، بينما كانت تتجه أحيانا أخرى إلى خفضه وإهماله .

والمهم لدينا الآن هو الإشارة إلى ما كان من أثر عدم انتظام الاستثمار على هذا النحو فى إضعاف فاعليته فى البناء والخلق . والواقع فإن الاستثمار الرتيب هو الذى يمكن من تراكم رؤوس الأموال على نحو متصل فعال ، كما أنه هو الذى يسمح بتكون عادات ادخارية واستثمارية ثابتة ، ويساعد فى خلق بيئة إنتاجية مستقرة ، لا تلبث أن تتوطد أركانها ويصبح نموها تلقائيا . وفى مثل هذه البيئة المستقرة النامية ، تتكون الطاقات والملكات الانتاجية عند الأفراد والمشروعات ، ويتكامل ويقوى الهيكل الانتاجى للبلاد . وهو ما يلحظ فى الدول التى بلغت شأوا بعيدا من التقدم الاقتصادى ، فإنه وإن كانت الاستثمارات فى هذه الدول قد تعرضت من وقت إلى آخر لتغيرات فى حجمها واتجاهاتها ، فإنه لا ينكر أن حركة الاستثمار بقيت متصلة فى كل منها لمدة طويلة من الزمان . وفى اعتقادنا أنه لو أن الاستثمار فيها تعرض لفترات ضعف طويلة أو لتقلبات عنيفة ، سواء فى حجمه أو فى اتجاهاته ، لما حدث فيها النمو الاقتصادى الكبير الذى نشاهده اليوم .

ولقد زاد فى ضعف انتظام الاستثمار فى مصر أن بعض الظروف التى حققت فيها مصر فوائض كبيرة فى ميزان مدفوعاتها كانت ظروفا غير متوقعة ، كارتفاع ثمن القطن ارتفاعا كبيرا مفاجئا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أو زمن الحرب الكورية ، أو أنها جاءت بعد فترة حرمان طويل من الاستهلاك ، بسبب امتناع الاستيراد زمن الحرب مثلًا . ففى مثل هـذه الظروف كان الأفراد العاديون ، بل والرسميون ، ينظرون إلى الفوائض المذكورة كما لو كانت ثروة مفاجئة نزلت عليهم من السماء ، فلا يتدبرون أمرهم للافادة منها بدرجة كافية ، خاصة لعدم أخذهم بمبدأ التخطيط حينذاك ، لذلك كانوا يقبلون على إنفاق جزء هام من تلك الأموال فى اشباع حاجاتهم الاستهلاكية ، الترفية أو نصف الترفية ، بعد سنوات الحرمان المذكورة .

ولم تكن قلة الاستثمارات فى مصر وعدم انتظامها بالدرجة الكافية هى السبب الوحيد فى عدم إحداثها النمو المطلوب ، بل انضافت إلى ذلك أسباب كثيرة أخرى ، منها ضعف الكفاية الفنية إجمالا عند المنظمين والفنيين والعمال ، وكذلك فى الأجهزة الحكومية المختلفة ، وذلك رغم ما تحقق فى جميع هذه المجالات من تحسن ملموس أحيانا . كل ذلك مع الميل إلى الإسراف فى إنشاء المشروعات وإدارتها ، وعدم الإفادة بالدرجة الكافية من التجديدات الفنية المتعلقة بالعمليات الاقتصادية المختلفة ، ولاشك أنه كان من أثر هذه العوامل وأشباهها رفع معامل رأس المال / الدخل ، أى رفع مبلغ رأس المال المطلوب استثماره لاحداث زيادة معينة فى الدخل .

كذلك فقد أضعف من أثر الاستثمارات فى مصر سوء توزيعها أحيانا على أوجه الاستثمار المختلفة . ويكفى فى ذلك أن نذكر كيف أن ثلثى الاستثمارات الأجنبية الجديدة كانت توجه ، قبيل الحرب العالمية الأولى ، إلى التسليف على الأراضى والمبانى . كما اهتمت رؤوس الأموال الأجنبية ، على وجه العموم ، بفروع النشاط التى تشتغل للسوق الخارجية ، أى المتعلقة أساس بالتجارة الخارجية تصديرا واستيرادا ، وهو ما لا يفيد السوق الداخلية إلا بطريقة فرعية ، كذلك فقد استغل جانب مغالى فيه من الاستثمارات

حتى عهد قريب فى المضاربة على الأراضى وتشييد المبانى وغيرها . كما حدث أحيانا اختلال فى التوازن بين الاستثمارات التجهيزية والنفقات الإنتاجية المباشرة الخ .

وعلى أية حال ، فقد تطور توزيع الاستثمارات على الأوجه المختلفة تبعا للظروف التى أثرت على قرارات الحكومة (عند قيامها بالاستثمار العام)، وكذلك قرارات الأفراد والمشرعات فى هذا الصدد . ويذكر بعض الكتاب أن النظر فى تكوين رأس المال الثابت ، أى توزيعه النسبى بين القطاعات الأساسية ، الزراعة ، الصناعة والكهرباء ، النقل والمواصلات، والخدمات، يبين أن متوسط نصيب الزراعة بلغ ١٦.٠/. ، ومتوسط نصيب الصناعة ٢٣.٠/. ، ومتوسط نصيب النقل والمواصلات ١٧.٠/. ، ومتوسط نصيب الخدمات ٤٤.٠/. ، وذلك فى مجموع الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٥٦ . ويضيفون أنه تميزت فترة ما قبل الحرب ١٩٣٢ـ١٩٣٩ بارتفاع نصيب الزراعة والنقل والمواصلات، وقبلغت حصة الزراعة فى التكوين السنوى لرأس المال الثابت ٥و٢٢.٠/. ، وبلغت حصة النقل والمواصلات ٢٠.٠/. فى المتوسط عن هذه الفترة، وبلغ نصيب الخدمات ٥و٣٧.٠/. ، على حين اختصت الصناعة والكهرباء بـ ٢٠.٠/. ، واتجه نصيب قطاع الزراعة فى فترة ما بعد الحرب إلى التناقص تناقصا ملحوظا من حوالى ٢٢.٠/. إلى حوالى ٨./. ، كما انخفض نصيب النقل والمواصلات من ٢٠.٠/. إلى ١٤.٠/. ، على حين تزايد نصيب الصناعة من ٢٠.٠/. إلى ٢٩ .٠/. ، وتزايد نصيب الخدمات تزايدا ملحوظا من ٥و٣٧.٠/. إلى ٤٨.٠/. ، وبذلك تحول نمط الاستثمارات تحولا واضحا إلى الصناعة والخدمات[1].

وأخيرا ، فإن من أسباب ضعف أثر الاستثمارات فى مصر أيضاً قلة ترابط وتكامل الاستثمارات المذكورة فيما بينها ، مع أن هذا الترابط والتآلف بين الاستثمارات يجعلها بحيث يغذى بعضها بعضا ، فتأتى بذلك بأكبر دخل قومى ممكن . ويكفى فى ذلك أن تذكر كيف أن إنتاج القطن لم يكن يغذى قديما إلا صناعة غزل ونسيج محدودة المدى، كما أن الخامات المعدنية كانت تستخرج للتصدير دون أن يتم تناولها ، إلا فى القليل

(١) انظر باريز Alain Barrére فى كتابه : Politique financière, 1959, P 556 & 22.

النادر ، بعمليات تصنيع ما . كذلك فقد وجدت المنشآت البنكية المالية فى البلاد بغرض ربطها أساسا بالخارج ، وليس بغرض تغذية بقية قطاعات الاقتصاد فى الداخل ، بل إن السكك الحديدية نفسها إنما أنشئت ، فى أول أمرها ، لا بغرض خدمة الاقتصاد الداخلى ، بل بقصد خدمة التجارة الدولية بين الشرق والغرب . ولا شك أن ظاهرة تفكك استثماراتنا المحلية هذه قد جعلت تخف على مدى الزمن ، لكن بقيت آثارها قائمة حتى الآن ، وساعد فى ذلك إتباع مبدأ الحرية الاقتصادية لوجود كثير من أعناق الزجاجة فى إنتاجنا القومى ، وأنها كانت مبعثا لضعف الهيكل الإنتاجى كله.

ومهما يكن من أمر ، فإنه بالرجوع إلى الخطة الاقتصادية والإجتماعية (يوليه سنة ١٩٦٠ ـ يونية سنة ١٩٦٥) ، يتبين أنه تقدر فيها جملة الاستثمارات عن تلك السنوات الخمس بمبلغ ١٦٩٧ مليون جنيه ، أى بمتوسط قدره ٣٣٩ مليون جنيه سنويا . وقد وزعت الاستثمارات التى تضمنتها الخطة على الأوجه المختلفة بالنسب المئوية الآتية :

القطاع	نسبته (المئوية) فى إجمالى الاستثمار (بدون الأرض)[1]
زراعة	١٣و٧
رى وصرف	٦و٨
السد العالى	٢و٩
صناعة	٢٦و٧
كهرباء	٨و٥
نقل ومواصلات وتخزين	١٤و٣
قناة السويس	٢و١
مبانى سكنية	٨و٦
المرافق العامة	٢و٩
الخدمات	٦و٢
التغير فى المخزون	٧و٣
	١٠٠

(١) إطار الخطة العامة ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

كذلك تذكر الخطة أنه يبلغ إجمالى العملات الخارجية المطلوبة للاستثمار فى السنوات الخمس ٦٤٦ مليون جنيه، أى بنسبة ١و٣٨٪ من إجمالى الاستثمارات الكلية . أما الباقى ، فإنه يمول بالعملة المحلية .

ويفهم مما تقدم أن الخطة الخمسية تسعى إلى تلافى العيوب التى ظلت تحيق بالاستثمار فى مصر ، والتى عددنا أهمها حالًا ، فهى تتضمن زيادة كبيرة فى حجم لاستثمارات ، كما تهدف إلى تحقيق توازن الاستثمار مع حركة السكان ، وضمان توازنه فى القطاعات المختلفة ، وكذلك داخل كل قطاع على حدة ، وذلك حسبما رآه واضعو الخطة أكثر تحقيقا للصالح العام . كما تهدف الخطة أيضاً إلى الربط بين الاستثمارات المختلفة ، وضمان استمرار حركة الاستثمار المذكور .

* * *

تكلمنا حتى الآن عن تطور الدخل القومى من حيث حجمه ومصادره ، وبقى أن نسير إلى تطور هذا الدخل من حيث توزيعه . ولا بد لإشارتنا هذه من أن تكون إجمالية ، حيث لا يتسع المقام للتفصيل ، ولأن البيانات والإحصاءات تنقصنا فى هذا الشأن ، وعلى الأخص فإنه لم تنشر حتى الآن بيانات عن توزيع الدخل ، مستمدة من إحصاءات الضريبة العامة على الإيراد . وقد كان من الممكن أن تساعد هذه البيانات فى الحصول على صورة تقريبية لما نحن بصدده الآن .

ويبدو من المؤكد أن هذا الدخل ظل موزعا توزيعا سيئا طوال الفترة موضوع البحث . ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى توزيع الدخل القومى بين الأجور من جهة ، وعوائد الملك من جهة أخرى ، فقد كان مستوى الأجور منخفضا فى عهد محمد على ، حتى أنه كان منذ ذلك الحين يقارب حد الكفاف ، خاصة فى الزراعة ، وكان مما يزيد الحال سوءًا كثرة الالتجاء إلى السخرة والكرباج ، وطول ساعات العمل بدرجة مغالى فيها . وقد تغير الحال قليلًا منذ أواخر القرن الماضى ، حين ألغيت السخرة والإكراه البدنى فى العمل ، كما أخذ التعليم فى الانتشار ، والصناعة فى التوسع النسبى ،

وكثر إقبال الأجانب على الاشتغال بالأعمال المختلفة فى مصر ، كذلك فقد جعل القطاع الحكومى يكبر تدريجيا من ذلك الوقت . فقد ساعدت هـذه العوامل جميعها فى زيادة فرص التشغيل ، ورفع مستوى الأجور عند بعض الفئات ، ورغم ذلك ، فقد ظل هذا المستوى يتسم بالانخفاض . ويرجع ذلك إلى عوامل أخـرى كثرة عرض العمل ، خاصة فى الزراعة ، وانخفاض إنتاجية العامل على وجه العموم ، وقلة نصيب العمال فى الخدمات العامة ، وسوء تنظيم الحركة النقابية فى البلاد ، وانقسامها على نفسها ممـا أضعف تلك الحركة ، ومكن للأحزاب السياسية وأصحاب الأعمال من السيطرة عليها واستغلالها لصالحهم فى كثير من الأحيان . وساعد فى ذلك ما كان يلقاه أرباب الأعمال من مماليأة السلطات العامة . وقد تغير هذا الموقف نسبيا بعد قيام الثورة ، فقد عملت هذه السلطات ، منذ ذلك الحين ، على زيادة نصيب العمال والطبقات المحدودة الدخل فى الخدمات العامة ، كما عملت على حماية أجر العامل وضمان انتظامه ، وتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية بالنسبة له ، وذلك على الأخص بغرض تأمين حصوله على معاش حالة الشيخوخة .

وإذا كان مستوى الأجور قد ظل يتسم بالانخفاض طوال هذه المدة كما قلنا ، فإن ذلك لاينفى أن المستوى المذكور قد تغير ، إسميا ، تبعا لتغير قيمة النقد ، وفعليا ، نتيجة لتغير الأجور الحقيقية التى جعلت تحصل عليها بعض فئات الأمة كما أشرنا حالًا ، كما أنه لا ينفى اختلاف ذلك المستوى من وقت إلى آخر ، بسبب الأوضاع التى تحيط بكل صناعة أو عمل ، أو بحسب ظروف الرخاء والكساد ، أو الحروب والتضخم .

وتذكر بعض المراجع[1] أن الدخل القومى كان فى المدة بين ١٩٣٧ و ١٩٤٥ ، موزعا بين دخول الملكية والأجور على النحو الآتى :

---

(١) محمود أنيس ، المرجع السابق ، ص ٦٧٦ .

(حسب النسبة المئوية)

نوع الدخـــل	١٩٣٧ـ٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
١ ـ ريع الأرض والمبانى	٢٨ر٧	٢٦ر٧	٢١ر٨	١٨ر٧	٢٠ر٠	١٩ر٣	٢١ر٠
٢ ـ الأرباح والفوائد	٣٦ر٥	٣٧ر٤	٣٨ر٦	٤٢ر٤	٣٩ر٦	٤٠ر٧	٤٠ر٠
٣ ـ الأجور والمرتبات	٣١ر٢	٣٢ر٣	٣٥ر٤	٣٥ر٦	٣٧ر٨	٣٧ر٢	٣٦ر٨
٤ ـ دخل الحـكومة	٣ر٦	٣ر٦	٢ر٤	٣ر٣	٢ر٦	٢ر٨	٢ر٢

هذا ، ويذكر بعض الـكتاب[١] أن الدخل القومى كان موزعا سـنة ١٩٥٩ بنسبة ٢٤٪ لريع الأرض والمبانى ، و ٣٨٪ للأرباح والفوائد ، و ٣٨٪ للأجور والمرتبات ، و ٣ ٪ لدخل الحـكومة (؟) .

كذلك قدرت الأجور والمرتبات ، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ، بمبلغ ٥٧٠ مليون جنيه ، بينما قدرت عوائد حقوق التملك فى السنة نفسها بمبلغ ٧١٢ مليون جنيه[٢] . وبفرض وحدة أسس هذه التقديرات جميعا ، فإنه يتضح أن ثمة ميلا كبيرا إلى ثبات توزيع الدخل بين الأجور وعوائد التملك قبيل الحرب العالمية الثانية ، وذلك مع ارتفاع طفيف فى نسبة الأجور فى هذه المدة .

---

(١) عيسوى ، المرجع السابق ، ص ٨٤ . كما تذكر بعض المراجع أن نسبة المرتبات والأجور فى تكوين القيمة المضافة فى المنشآت المتوسطة والـكبيرة للصناعة التحويلية كانت ٣٩٪ سنة ١٩٥٠ ، و٤٣٪ سنة ١٩٥٤ ، بينما كانت نسبة عوائد حقوق التملك ٦١٪ و ٥٧٪ من تلك القيمة فى السنتين المذكورتين على التوالى ، انظر تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٢) إطار الخطة الخمسية ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ . وتتضمن الأجور والمرتبات مجموع ما يستحق للمشتغلين فى العملية الإنتاجية من الموظفين والعمال نظير عملهم خلال السنة ، سواء أكان المشتغل يتقاضى أجرا فعليا ، أم كان صاحب عمل يحتسب لنفسه أجرا أو يحتسب له أجر المثل ضمنيا ، بينما تشمل عوائد حقوق التملك مجموع الفائض من القيمة المضافة بعد استبعاد الأجور والمرتبات منها (فوائد ، إيجارات أراضى ومبانى ، أرباح) .

أما فى سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، فيقدر أنه سترتفع القيمة المضافة إلى ١٧٩٥ مليون جنيه ، منها ٧٥٩ مليون جنيه أجور ومرتبات ، والباقى وقدره ١٠٣٦ مليون جنيه عوائد حقوق التملك . ومعنى ذلك أنه يقدر أن ستزداد الأجور فى نهاية تلك المدة عنها فى بدايتها بنسبة ٣ر٣٣ ٪ ، بينما تكون نسبة الزيادة فى عوائد حقوق التملك هى ٥ر٤٥ ٪ .

ومن جهة أخرى ، فإنه يبدو أن الأجور ، على ضعف نسبتها ، تقسم على عدد من الأفراد أكبر من عدد الذين تؤول إليهم عوائد حقوق التملك عموما . والواقع فقد قدرة العمالة الفعلية فى سنة ٥٩ / ١٩٦٠ بحوالى ستة ملايين نسمة ، كما قدر أنها سترتفع بحوالى السدس ، أى مليون نسمة ، خلال السنوات الخمس الأولى من الخطة ، ثم بميلونى نسمة فى السنوات الخمس التالية[1] ، أما عدد من تؤول إليهم عوائد حقوق التملك من ريع العقارات والمبانى والفوائد والأرباح ، فليس ثمة إحصاء واحد يجمعهم ، وإن وجدت إحصاءات تحصى ملاك الأراضى ، الذين قدر عددهم بـ ٢ر٨٨٥ر٣٤٣ مالكا سنة ١٩٥٧[2] .

على أن المهم هو التفاوت الكبير فى كل من الأجور وعوائد حقوق التملك . فالتفاوت ملحوظ بين بعض الأجور والبعض الآخر[3] ، وذلك تبعا لاختلاف القطاعات التى تؤدى فيها الأعمال التى تستحق الأجور عنها (زراعة ، صناعة ، تجارة ونقل ، حكومة إلخ) ، ولاختلاف فروع الإنتاج المنتمية إلى كل من هذه القطاعات ، مع تغاير طبيعة الأعمال فى كل فرع منها ، ودرجة المهارة المطلوبة فى كل منها ، ثم لتباين الأجور أحيانا من مشروع إلى مشروع آخر ، رغم انتمائهما إلى فرع إنتاجى واحد .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٢) الإحصاء السنوى للجيب ، سنة ١٩٥٨ ، ص ٩٢ . وقد زاد عدد هؤلاء الملاك بالطبع نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى .

(٣) انظر فى بعض تفاصيل ذلك : تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ — ١٤٣ .

أما عن عوائد التملك، فيبدو أن توزيعها بين المستحقين لها ظلّ ، حتى قيام الثورة ، أسوأ من توزيع الأجور بين أصحابها ، ذلك بأن الجزء الأكبر من هذه الملكية كان، حتى ذلك الحين ، مركزا فى أيدى قلة من الأفراد ، بينما كان جزء كبير من الباقى مفتتا إلى ملكيات تافهة يستحوذ عليها عديد من الناس .. وقد أشرنا قبلا إلى قيام ظاهرتى التركز والتفتت هاتين فى الملكية العقارية حتى سنة ١٩٥٢ . والآن نشير إلى قيامهما فى الملكية المنقولة أيضاً ، والواقع فليس ثمة إحصاءات تبين توزيع هذه الملكية فى مصر ، لكن نشرت أخيراً قوائم تخص بعض الشركات ، التى تناولتها قوانين يوليو الأخيرة ، وتبين هذه القوائم عدد المساهمين الذين يمتلك كل منهم أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه من أسهم الشركات المذكورة ، وقد قامت بعض الجهات[1] بدراسة هذه القوائم متخذة منها عينة لنمط توزيع الثروة المنقولة ، محاولة بذلك وضع مؤشر جزئى عن توزيع هذه الثروة فى مصر، وتبين هذه الدراسة أن «عدد المساهمين المشار إليهم (أى الذين تزيد ملكية كل منهم على ١٠٠٠٠ جنيه) ، بلغ ١٫١٤٥ مساهما ، منهم ١٠٣٤ مساهما أفرادا والباقى ١١١ شركة ، وقد قدرت قيمة الأسهم التى يملكها هؤلاء المساهمون بحوالى ٦٥٫٥ مليون جنيه ، يملك منها الأفراد ٣٩٫٣ مليون جنيه (٦٠٪) ، والشركات ٢٦٫٢ مليون جنيه (٤٠٪) ، وتبلغ نسبة عدد المساهمين الذين يملكون أكثر من ١٠٠٠٠٠ جنيه ١٫٩٪ من مجموع المساهمين ، ويمتلكون ٦١٫٧٪ من قيمة هذه الأسهم ، كما لا يتعدى ما يملكه ٤٩٫٧٪ من المساهمين ١٢٫١٪ من إجمالى قيمة الأسهم ، وإذ تبلغ قيمة المتوسط العام لما يملكه المساهمون الأفراد ٣٨٠٠٠ جنيه ، تتراوح الملكية ما بين متوسط ١٤٠٠٠ جنيه لدى (٥٤٤ مساهما)، و٤٤٣٠٠٠ جنيه (لدى ٢٣ مساهما) »

ومن جهة أخرى ، فإنه يلاحظ أنه كما اختلفت عوائد حقوق الملك بحسب درجة تركز هذه الحقوق فى أيدى عدد معين من الملاك كما رأينا ، كذلك

---

(١) نشرة بنك الاسكندريه ، نوفمبر سنة ١٩٦١

فقد اختلفت العوائد المذكورة باختلاف أنواع الاستثمارات التى إتجهت إليها الأموال، والظروف التى جرى فيها استثمار كل منها[1] .

كذلك فإنه مما أساء إلى توزيع الدخول فى مصر ، كما فى غيرها من البلاد ، أن نسبة طيبة من الملاك تستمد فى نفس الوقت بعض دخلها من الأجور والمرتبات التى تحصل عليه لقاء عملها ، فتجمع بذلك بين عوائد حقوق الملك والأجر أو المرتب ، أما الأجراء ، فإن الملاك منهم قليلون نسبيا ، لذلك يعتمد أغلب الأجراء على عملهم كمصدر وحيد أو أساسى للدخل .

وأخيراً ، فقد كان ثمة مظهر آخر لسوء التوزيع فى مصر ، وهو اختصاص الأجانب ، حتى وقت قريب ، بنصيب من الدخل يفوق كثيراً نسبتهم العددية إلى مجموع السكان ، وكان ذلك راجعا إلى كبر رؤوس الأموال التى كانوا يستثمرونها فى مصر ، ووضعهم اليد على قطاعات هامة فى اقتصادنا ، مما مكنهم من الاستحواذ على نصيب موفور من دخل تلك القطاعات، بل إنه مكن لهم أيضاً ، ولو بطريق غير مباشر ، من المشاركة إلى حدما فى دخول القطاعات الأخرى ، بسبب ما كان لهم من تأثير وهيمنة على الاقتصاد فى مجموعه .

هذا وقد اتجهت الدولة فى السنوات الأخيرة ، إلى تمصير الاقتصاد المصرى ، وإعادة توزيع الملكية والدخول ، وكان من أثر ذلك أن تغير التوزيع تغيرا أساسيا بين الوطنيين والأجانب ، وبين الكثرة والقلة ، ثم بين القطاعين العام والخاص .

***

قدمنا فيما سبق بيانا بأهم العوامل الاقتصادية التى أثرت فى تطور حجم الدخل القومى وتوزيعه فى مصر ، وبقى أن نشير إلى أنه وجدت إلى جانب ذلك عوامل أخرى سياسية، وثالثة اجتماعية .

---

(١) انظر بعض التفاصيل الخاصة بفروق الأرباح فى الصناعة التحويلية ، المرجع السابق ، ص ١٤٩ ـ ١٥٣ .

وليس من شأننا هنا أن نفصل البحث فى هذين النوعين الأخيرين من العوامل ، لذلك نكتفى بالقول إن التقدم الاقتصادى فى مصر ، كما فى غيرها من البلاد ، ارتبط بالأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية التى مرت بها بلادنا فى تاريخها الحديث ، ويرجع ذلك إلى ما للسياسة التى تنتهجها الدولة ، فى بلد كمصر ، من أثر كبير فى حياتها الاقتصادية ، بل إن هذه الحياة تتأثر تأثرا كبيرا بمجرد الوضع السياسى القائم فى كل حالة ، وذلك حتى بصرف النظر عن السياسة المتبعة . ويمكن القول إن شخص الحاكم كان ذا أثر مباشر فى أحوال مصر الاقتصادية طوال هذه الفترة ، حتى طبع كل منهم اقتصاد البلاد بطابعه الخاص ، وكان ذلك بسبب تركيزه السلطة فى يده ، فمثلا أشرنا قبلا إلى ما كان لأعمال محمد على من أثر فى اقتصاد مصر ، وإن لم يظهر أن الفلاح أو العامل قد أفاد من مشروعات ذلك الوالى فائدة عاجلة تذكر ، وقد يرجع ذلك إلى تجميعه خيرات تلك المشروعات فى يده ، وكثرة إنفاقه على الحروب والمصانع الخاسرة ، كذلك فقد وضعت سياسة التوسع فى الإنفاق والاقتراض الأجنبى ، التى انتهجها سعيد ثم أوغل فيها إسماعيل ، العراقيل فى وجه تقدم البلاد على نحو ما كان ينبغى لها ، حتى لقد استمرت مصر بقية القرن الماضى ، وحتى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، تخصص جزءا هاما من دخلها القومى لسداد أعباء ديونها قبل الخارج ، كما توقف فى ذلك الحين القيام بمشروعات هامة ، بسبب سياسة التشدد فى الإنفاق العام التى اتبعها الإنجليز . لكن تجب الإشارة إلى ما كان لتنظيم الإدارة وتنفيذ بعض مشروعات الرى والصرف الهامة فى ذلك الوقت من أثر فى زيادة الدخل ، كما كان لتوسع الأجانب فى استثمار أموالهم فى مصر فى ذلك الوقت أثره أيضا فى هذا الشأن ، على نحو ما أشرنا إليه منذ قليل . وفى أعقاب الحرب ، ازداد الشعور القومى حدة عند المصريين ، وكان من آثاره ولوجهم ميادين من الاستثمار الاقتصادى لم يكونوا يألفونها من قبل ، كما ترتب عليه صرف الحكومة فى ذلك الحين بعض انتباهها إلى القيام ببعض المشروعات والتوسع فى أداء خدمات معينة ، كالتعليم والصحة وما إليها ،

وقد تم ذلك على الأخص بعد التحرر الجزئى من السيطرة الإنجليزية والتخلص من الامتيازات الأجنبية التى كانت تعوق نشاط الوطنيين وتقيد حرية حكومتهم فى العمل . لكن لا شك أن النتائج التى تحققت حينذاك كانت دون الغاية ، وقد يرجع ذلك إلى انصراف الجهود أساسا للتخلص نهائيا من المحتل ، وكثرة الخلافات والمنازعات السياسية فى الداخل ، مما أودى بالاستقرار ، وصرف الحاكم عن الإصلاح الجدى . كل ذلك فضلا عن اعتناق رجال السياسة فى ذلك الحين مذهب الاقتصاد الحر ، الذى يدعو إلى التقليل ما أمكن من تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية . كما كان أغلب أولئك الرجال لا يرتضون العمل لإعادة توزيع الدخول والثروات بين الأفراد ، وكانوا فى ذلك يشاركون غيرهم ممن كان لهم نصيب كبير أو صغير فى حكم مصر طوال تاريخها الحديث . بل لقد مالأ هؤلاء الحكام ، سواء كانوا من الأجانب أو المصريين ، الطبقة الغنية على ما عداها ، وإن أدخلوا ، من حين إلى آخر ، بعض إصلاحات فى هذا الشأن ، كانت تمس العرض دون الجوهر . ولم يتغير الوضع تغيرا جذريا فى هذا الخصوص إلا بعد قيام الثورة ، التى اعتنقت مذهبا مخالفا لما سبق تماما ، قوامه العمل على تنفيذ برنامج شامل للتنمية ، واتخاذ إجراءات حاسمة لتعديل التوزيع ، بل واعتناق الاشتراكية مذهبا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

هـذا عن العوامل السياسية ، أما العوامل الاجتماعية ، فقد أثرت هى الأخرى تأثيراً كبيراً فى درجة واتجاه تقدمنا الاقتصادى . وقد أشرنا قبلا بشىء من التفصيل إلى بعض هـذه العوامل . والواقع فمن المعروف أن تقدمنا الاقتصادى خلال تاريخنا الحديث تأثر أيما تأثر بما وقع من تطور مقابل فى ميادين الفكر والتعليم والصحة العامة ، وبما حدث من تغير فى العلاقات داخل المجتمع المصرى ، أو بين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى ، وما طرأ من تجديد نسبى على مُثُلنا وقيمنا ونظرتنا إلى الحياة . وإذا كانت هذه التطورات جميعا قد تمت بشىء كثير من البطء والتدرج ، مما كان سببا فى ضعف آثارها ، فإن الثورة الاجتماعية التى تجرى حاليا فى مصر ، والتى تصاحب ثورتها السياسية والاقتصادية ، تؤذن بتغيرات اجتماعية سريعة شاملة .